يكرر بتكرر السبب وهو ذكره كما ورد في الحديث الشريف من اذا ذكرت عنده ولم
ولم يصل علي فقد جفاني وأما اقتداء بالله وملائكته لما بينا ان الله وملائكته يصلون
على النبي دايما ثم عقب الصلوة عليه بالتسليم وقال وسلموا تسليما حتى ينتظم الدعاء مع
الثناء لان الصلوة دعاء والتسليم تحية وثناء ثم ذكر المصدر عقيب الفعل منكرا
منها وذلك يدل على فخامة الثناء وشمول وجوبه جميع الاحوال

قال رحمه الله هذا ما عندنا في التعبير في هذه
الآية من حيث علم المعاني
والحمد لله رب العالمين
م

[illegible] الا الله لفسدتا

بسم الله الرحمن الرحيم احمد الله حمدا يليق بجلاله واصلي على افضل الرسل
محمد وآله وبعد فقد قال الشيخ الزاهد علامة الورى علم الهدى شمس الدين
الخي نعامي رحمه الله كنت قرأت القرآن يوما حتى انتهيت الى هذه الآية وهي
قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فتأملت فيها وقلت هذه الملازمة
صحيحة تامة ولكن تحيرت في الاستثناء الواقع فيها فاستفتيت الشيخ
الامام الاجل العالم الزاهد الناسك الرباني حافظ الملة والدين محمد بن محمد
بن نصر البخاري والشيخ الامام الاجل الاستاذ الزاهد السالك الناسك رضي الملة
والدين السمرقندي مد الله على الخافقين ظلالها بعد تتبع كتب التفاسير وغيرها
واتعاب الخاطر والمباحثة المستقصاة فبعد فراغ الجواب ثم لما وصلت الى بلدة

حتى

حتى حررت كتابا بعد الواقعة ببخارا سنة اثنين وسبعين وستمائة فاستفتيت الشيخ
الامام الاجل شيخ الاسلام اسحاق بن محمود النعماني دام بقاؤه هذا السؤال ثانيا
فاجاب بما اجاب فاردت ان اجمع هذه الاسولة والاجوبة كيلا يضيع مني واورد
الاعتراضات على جواباته لتكون تذكرة لمن يأتي من بعدي والله استهدي وبه
استعين وعليه توكلت واليه انيب

صورة الفتوى

بسم الله الرحمن الرحيم ما قول الشيخ الامام الاجل العلامة كاشف الحقايق مبين
الدقايق فخر المحققين زيدت معاليه في قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا
وجه السؤال ان الا ههنا اما ان تجري على حقيقتها او تحمل على معنى غير لا وجه الى
الاول لوجهين احدهما انه لو كان كذلك لزم ان يكون المستثنى منصوبا ولم يكن كذلك
اللهم الا ان يقال انه في معنى النفي ولكنا نقول ان النفي المعنوي لا يجري مجرى النفي
اللفظي ولهذا قالوا في نحو قولهم ابي القوم الا زيدا او ثانيهما ان المستثنى يخالف المستثنى منه
في الحكم اما بطريق الغاية والنهاية كما هو مذهب علمائنا رحمهم الله واما بطريق المعارضة
كما هو مذهب الشافعي رح فلو اجريناها على حقيقتها يلزم منه نفي الاله تعالى فضلا عن التوحيد
ولا وجه الى الثاني ايضا لانه لو حمل على معنى غير فاما ان يكون بطريق البدل واما ان
يكون بطريق الصفة لا سبيل الى واحد منهما اما الى الاول فلوجوه احدها ان البدل
لا يجري الا في كلام غير موجب وههنا الكلام موجب وثانيها انه لو كان بدلا لجاز النصب
في المستثنى كما في قوله تعالى ولا يلتفت منكم احد الا امرأتك بالرفع والنصب وثالثها انه
لو كان كذلك لجاز ان يقال لو كانت فيهما الا الله كما يقال ما فيها الا الله واما الى الثاني
فلوجوه ايضا الاول انه لو كان صفة لكانت الآلهة موصوفة لا محالة ولا شك ان

ان الموصوف وجب في المطلق ومعلوم انه لا يلزم من نفي الخاص نفي العام والثاني
لقائل ان يقول سلمنا ان الآلهة التي غير الله منتفية لكن لم قلتم ان الآلهة التي هي مع الله
الهة منتفية وهذا كما قيل رجال غير زيد مكرمون فلا يلزم من ذلك ان الرجال الذين زيد
منهم ان يكونوا مكرمين وذلك لان الرجال الذين زيد غيرهم اغير والرجال الذين زيد
منهم غير فلا يلزم من اتصاف احد الغيرين بصفة اتصاف الغير الآخر بتلك الصفة والثالث
لقائل ان يقول سلمنا انه كذلك ولكن التوحيد انما يلزم ان لو كان انتفاء الآلهة
بانتفاء جميع افرادها اما اذا كان انتفاؤها ببعض افرادها فلا يلزم والآية انما وردت
لبيان التوحيد فوقع الاشكال وبعد السؤال ارشدونا الى الصواب رجاء لنيل
الثواب والله الهادي الى الرشاد والموفق لاصابة الحق والسداد جواب
فخر الدين ابي اسحاق شيخ رحمه الله قال اما اقرب هذه التركيبات تركيبات اهل الاعراب
وما اشبه هذه التعقيبات تعقيبات ولي الضلال او لم يكف ما ورد في مهاوي السؤال
اختيار علمائنا ان الاستثناء انها الى غاية المستثنى والى ذلك اشار حذاق هذه الصناعة
في نصبه ما بعد الا في الموجب انه شابه المفعول به في وقوعه فضلة لكن خالفه من حيث
انه بيان تغيير كالشرط ولهذا اشترط الاتصال في اصدار اللفظ والمفعول بيان تقرير
فانتصب لمكان المشابهة والمضاهاة وفيما نحن بصدده في الآية لم يوجد ما ذكرنا من
التغيير لعدم دخول ما بعد الا في القضية لولا حرف الا بخلاف قولهم جاء في القوم الا
زيدا فلزم الرفع على الاصل فارتفع فلما لم يوجد في الآية معنى الاستثناء حقيقة صرنا
الى دخيلها واي حرف غير فصار تقدير الآية لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا اي غير الله
وحينما دخل حرف غير افاد معنى الصفة على ما عرف في موضعه واما فائدته ان الموصوف

احصر

احصر من المطلق قلت لا اسلم على الاطلاق الا ترى ان كلمة غير لو وقعت صفة عمت
لان معناها ان المذكور غير فلان وفي غيرية فلان دخل جميع الانواع والاجناس
واما الوجه الثاني في هذا المقام فلان الآلهة مع الله لم يخرج عن غيرية الله الا ترى
ان زيدا وان كان مع عمرو ولا يكون عينه فيكون غيره ضرورة واما ما اشار الى الوجه
الثالث ان نفي الجميع قد يكون نفي البعض قلت الجواب عنه من وجوه احدها انه
خرج مخرج الجواب عن قولهم اجعل الآلهة الها واحدا ان هذا لشيء عجاب يلزم
مطابقة الجواب السؤال والثاني ان ذكر الجمع وارادة الفرد جائز وسائغ كما اشار
اذ قالت الملائكة يا مريم والمراد جبرئيل بعينه يستعلم مما في بطونه واولوا العلم قائما
بالقسط وهلم جرا والثالث ان لفظ الآلهة وقعت في موضع النفي اثباتا على
تقدير لو فصل ذلك التقدير انتصب التوحيد ولفظ الجمع اقتضت التجميع فساغ كل واحد منهما
ارادة كما ان الصيحة عذاب والعذاب مذكر ولفظة الصيحة مؤنث فاعتبر الله كليهما
في سورة هود في قصة صالح واخذ الذين ظلموا الصيحة وفي قصة شعيب فاخذت
الذين ظلموا الصيحة وهكذا في قوله تعالى ومن يقنت منكن لله ورسوله بالياء وتعمل بالتاء
اعتبارا للفظ مرة وللمعنى اخرى وفي آل عمران ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا
من بعد ما جاءهم البينات وفي موضع آخر جاءتهم البينات وفي حرف ابي كذلك ان كانت
صفة جمعا فجمع وان كان فردا ففرد فجئنا الى ما نحن فيه انه عز شانه علق المحال
بوجود الآلهة على قول ما قال الاعداء في السؤال واوقعها موقع التكثير والاثبات واراد
الجمع اثباتا واراد الفرد نفيا ولان معنى الفساد ثابت من التمانع والتمانع فيما زاد
على الواحد يتمشى سواء كان الزائد فردا او جمعا ولان المقام اقتضى التفرد وههنا جاز

الزائد حاشا لم يتفاوت قلة وكثرة والمقصود ان الجمع اذا نفي وعلة انتفاء الجمع
عمت جميع الافراد انتفت الافراد قضية لوجود العلة الى فيه فهذه جواباته التي
يعرف منها مقدار علمه واستقامة طبعه واما الاعتراضات عليها فنقول قوله ما اقرب
هذه التركيبات تركيبات اهل الاعتزال الى آخره قلنا ليس في هذه التركيبات اشعار
بشيء من المذاهب لانها لا تشبه مذهب الاعتزال لا عبارة ولا اشارة ولا دلالة لا من جهة اللفظ
ولا من جهة المعنى اما من جهة اللفظ فظاهر واما من جهة المعنى ففيه ثلاث اشارات احدها
اشارة الى شيء من المباحث النحوية ومعلوم ان المباحث النحوية لا تعلق لها بمذهب ما
وثانيها اشارة الى مسئلة من مسائل اصول الفقه كما اشرنا اليه في اثناء السؤال والخلاف
فيها بيننا وبين الشافعي ليس الا وثالثها اشارة الى ضرب من المباحث العقلية
الصرفة المتفق على صحتها ولا خلاف فيه البتة يعرفه كل من له عقل سليم وطبع مستقيم
ولئن سلمنا ذلك ولكن لا مذهب للسائل في هذا المقام السؤال على ان المعتزلة يوافقوننا
في مسائل التوحيد كلها ولا خلاف بيننا وبينهم الا في مسائل معدودة على ما تشتمل عليه
كتب المتكلمين فليت شعري ما حمله على هذه المجازفات وقوله اولم يكف الى آخره قلنا
هذا التحكم محض ولئن ذهب الى الاستدراك فنقول الاستدراك اتمام الدليل ببعض مقدماته
اما ايراد الادلة المختلفة على الدعوى الواحدة فلا يسمى استدراكا واما ما اشار الى ان
المستثنى منصوب لمشابهة المفعول به قلنا هذا الكلام غير متوجه صدر عن قائله غير روية
وذلك لان المجيب لما سلم ان كلمة الا ههنا بمعنى غير وانها صفة فقد ساعدنا على ان الا
ههنا ليست للاستثناء حقيقة فالاشتغال بانه منصوب لمشابهة او كذا وكذا
اشتغال بما لا حاجة اليه ولا تعلق له بما جنها فكان لغوا عبثا ضايعا ومثل هذا لا يليق

بمن

بمن له ادنى تمييز خصوصا لمن يدعي كمالا في العلم ورجاحة في العقل واما قوله ما بعد الا ليس
بداخل تحت القضية البتة لولا حرف الا قلنا ذلك ليس ببعيد بانه من وجوه احدها
انه لو لم يكن داخلا لما صح الاستثناء في قولنا لا اله الا الله لاستحالة اخراج ما ليس بداخل
وثانيها ان الاله هو المعبود لغة سواء كان حقا او باطلا ولهذا يثنى ويجمع وثالثها
انه لو لم يكن داخلا لما احتجنا الى اقامة البرهان على التوحيد بعد ما اقمنا البرهان على
وجود الاله واذا كان داخلا تحت الاله التي هو فرد من افراد الآلهة المقدرة كان اولى
ان يدخل تحت الآلهة التي هي مشتملة على الاله اذ المشتمل على الشيء على شيء مشتمل
على ذلك الشيء فسقط ما ذكره واما قوله ان كلمة غير اذا وقعت صفة افادت معنى
العموم قلنا لا نسلم وانما يكون عاما اذا كان شاملا للافراد اجمع كما اذا قلنا جاءني
القوم فانه يتناول لجميع افراد القوم اما اذا قلت جاءني قوم غير زيد فلا يتناول
زيدا قطعا فلا يكون عاما ولئن سلمنا ذلك ولكنه عام من وجه دون وجه بخلاف
المطلق فانه عام من كل الوجوه واما قوله ان الالهة مع الله لا تخرج عن الغيرية قلنا
هذا جواب عن لا يفهم السؤال لان في السؤال اثبات المغايرة بين الجمعين
اعني الآلهة التي هي جمع مع الله تغاير الآلهة التي هي جمع بدون الله فان في
الاولى يتوقف الآلهة على الله باعتبار انه فرد من افرادها وفي الثانية لا يتوقف عليه
لانه ليس من افرادها فلا يلزم من انتفاء احد الغيرين انتفاء الغير الآخر فهذا حق وصواب
كشف لمن انصف وتأمل واما قوله بان العدد الداخل لا عين المجموع واذا لم يكن
عينه يكون غيره بالضرورة قلنا هذا ممنوع ايضا بناء على المذهب الصحيح وهو قولنا
لا هو ولا غيره واما قوله خرج مخرج الجواب فلزم مطابقة الجواب السؤال فقلنا

ليس بمطابق لأن السؤال مطلق والجواب مقيد وأما قوله إطلاق الكل وإرادة البعض
جائز قلنا نعم ولكن على سبيل المجاز إلا أن المجاز خلاف الأصل لأن الأصل في الكلام
هو الحقيقة فالقول بإرادة البعض دون البعض عدول عن ظاهر اللفظ من غير ضرورة
وأنه باطل كما نقل عن الشيخ علم الهدى أبي منصور العدول عن ظاهر اللفظ إلحاد وكفر
وضلال ولأن تجويزه يؤدي إلى فتح باب التأويلات الفاسدة والإخلال
المتمسكات فإن قيل ما ذكرتم ينتقض بالمجازات الواردة في القرآن قلنا ذاك إنما
ورد على أساليب كلام العرب نحو المشاكلة والتضمين والترصيع وغيرها من محاسن الكلام
على ما عرف في علم البيان وهذه الأشياء من أوصاف الألفاظ وكلامه تعالى منزه عن أن يكون
من جنس كلام البشر وإنما ورد القرآن بهذه الأساليب لكونه منزلا بلسان العرب
وكلامهم قلما يخلو عن هذه الأجناس ولأنه لو جاز إرادة البعض دون البعض لا يخلو إما أن
يكون لمرجح أو لا لمرجح فإن كان لمرجح فذلك المرجح إما الله تعالى وإما غيره فإن كان الله تعالى
يلزم أن يكون ذلك البعض مرادا على التعيين قطعا دون غيره فلا يكون غيره مرادا فإصدار
لفظ المحتمل على المراد وعلى غيره تلبيس على المكلف وتعجيز له وكل ذلك سفه وذلك
على الحكيم محال وإن كان غيره فذلك الغير لا يخلو إما أن يكون قديما أو حادثا فإن كان قديما
يلزم أن يكون في الوجود قديمان متغايران وذلك باطل بالتمانع وإن كان حادثا
يلزم أن يكون الإرادة حادثة لأن المفتقر إلى الحادث أولى أن يكون حادثا وإن كان
لا لمرجح يلزم ترجيح الممكن المتساوي لا لمرجح وأما النظائر فكلها مدفوعة أما الأول وهو
قوله تعالى إذ قالت الملائكة فالمراد منه جبريل قلنا ذاك قول بعض المفسرين وذلك
لا يوجب اليقين على أنه معارض بقول الآخرين وأما الثاني وهو قوله تعالى نسقيكم
ما

مما في بطونه فذكر باعتبار معنى الأنعام وأنه جمع وأما الضمير في بطونه باعتبار أن لفظ الأنعام
اسم مفرد مقتضب لمعنى الجمع كنعم ونحوه ولهذا ذكر سيبويه لفظة الأنعام في باب الأسماء
المفردة الواردة على أفعال وأما الثالث وهو قوله تعالى قائما بالقسط فإنه حال مؤكدة عن
المعطوف عليه دون المعطوف وذو الحال هو الله لا غير كما في قوله ووهبنا له إسحاق ويعقوب
نافلة وأما قوله النكرة المثبتة توجب التفريد ولفظة الجمع توجب التجميع قلنا نعم ولكن الجمع
بينهما في موضع واحد جمع بين الضدين ولكنهما يوجب التفريد في المفردات والتقليل في
المجموع وذلك لأن للمجموع أفرادا كالثلاثة والأربعة فصاعدا كما أن للمفردات أفرادا
كالواحد والاثنين فأقل أفراد المجموع ثلاثة كما أن أقل أفراد المفردات واحد فإذا كان
الجمع منكرا يحمل على أقل الأفراد عددا وذلك ثلاثة لكونها متيقنة لأنه لم يوجد في أفراد
المجموع عدد أقل من الثلاثة كما أن المفرد إذا كان منكرا يحمل على أقل الأفراد عددا وذلك
واحد وأما التذكير والتأنيث في الآية الأولى والثالثة لا باعتبار اختلاف الجهتين وذلك
لأن اختلاف الجهتين لو كان معتبرا لجاز التذكير والتأنيث فيما إذا أسند الفعل إلى
المؤنث الحقيقي ولم يكن في اللفظ علامة التأنيث كزينب ومريم اعتبارا باللفظ مرة
وبالمعنى أخرى ولم يجز باتفاق أئمة النحو وبهذا خرج الجواب عن بقية الآيات التي
تمسك بها وأما قوله أراد الجمع إثباتا وأراد الفرد نفيا قلنا إرادة الله تعالى غير معلومة
للبشر فلم قلتم بأنه أراد ولم يرد ولئن سلمنا ولكن لم لا يجوز على العكس وأما قوله التمانع
فيما زاد على الواحد يتمشى سواء كان الزائد فردا أو جمعا قلنا لا نسلم وهذا لأنه وإن كان
يلزم من انتفاء فرد من الأفراد انتفاء الجمع أما لا يلزم من انتفاء الجمع انتفاء كل فرد من الأفراد
قطعا والتمانع الوارد في الآية هو الزائد الكثير فلا يتمشى فيما دونه وأما قوله القدم يوجب

التزم قلنا هذا مدفوع من حيث المنع والنقض اما المنع فعلى قول من يقول بقدم العالم
واما النقض فانه منقوض بالصفات لا سيما على قول من يقول بتعددها وههنا اخر الاعتراضات
وبالله التوفيق وعليه الاعتماد. قال مولانا الالهى نعاهى رضى الله عنه وعن اسلافه الجواب
عندنا بقدر ما رزقنا الله بفضله وكرمه عن السؤال الذى قدمنا ذكره على الآية ان يقول
الا ههنا بمعنى غير وانها صفة كما اشار اليه فى الكشاف اما الجواب عن الوجه الاول
وهو قوله لا يلزم من نفى الخاص نفى العام قلنا هذا حق وصدق لا محيد عنه واما قوله
لا يلزم منه التوحيد وانما يلزم ان لو كان انتفاء الالهة مطلقا اما اذا كان انتفاؤها مقيدا
فلا يلزم قلنا لا نسلم وهذا لانه يلزم من انتفاء المعين انتفاء المطلق جزما لا من حيث انه لازمه
بل من حيث انه مطلق وهذا بناء على اصل وهو ان المطلق لا وجود له خارجا وذهنا على
ما عرف فى موضعه ولكن له وجود فى ضمن المعينات فيكون المعين شرطا لوجود المطلق
ولازما له اذا عرف هذا فنقول ان الالهة الموصوفة لازم من لوازم الالهة المطلقة على
هذا التقرير وملزوم الفساد فتكون الالهة المطلقة ملزوم الملزوم والفساد لازم الملزوم
واللازم منتف كما ترى فينتفى ملزوم الملزوم وهو الالهة المطلقة وهذا هو القانون المعتبر
فى كثير من المباحثات ولئن قال يجب ان يلزم من وجود العام وجود الخاص على هذا
التقدير ومعلوم انه غير لازم قلنا العام لازم للخاص بحسب الماهية لانه جزؤه ولكنه
مستلزم له بحسب الوجود فعلى هذا لا يتأتى ما ذكرتم واما الجواب عن الوجه الثانى
وهو ان الملازمة الواقعة بين الالهة والفساد بعينها لان دليل التمانع كما هو قائم بنفى
الالهة فهو بعينه قائم فى الالهين بلا تفاوت بيانه انا لو فرضنا الهين فاذا اراد احدهما
حركة زيد والاخر سكونه مثلا فاما ان ينفذ المرادان معا وح يلزم اجتماع النقيضين

واما

واما ان لا ينفذ المرادان معا وح يلزم ارتفاع النقيضين او ينفذ ارادة احدهما دون
الاخر وح يلزم ترجيح احد المتساويين على الاخر لا لمرجح وكل واحد من هذه الامور محال
فى بديهة العقل فاذا كان فرض الهين مستلزما للفساد فما
ظنك فى الالهة وبهذا خرج الجواب عن الوجه
الثالث فتأمل والحمد لله رب
العالمين والصلوة على رسوله محمد
وآله اجمعين تم فى اوايل
شعبان المكرم سنة اثنتين
وعشرين والف